قمّة الجزائر الطارئة، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، والتي تبنّت الاستراتيجية الفلسطينية.

وهكذا كان من شأن الانسحاب الاردني والمصادقة العربية في قمّة الجزائر على الاستراتيجية الفلسطينية، ان يمهّدا الطريق لمنظمة التحرير الفلسطينية، للبروز بوصفها المتحدث، والمحاور، الرئيس في الشرق الاوسط، بعد ان كانت محاوراً يدور في فلك آخرين، غير معترف به من قبل الولايات المتحدة الاميركية. غير ان هذا التحوّل، الذي بدا خطوة الى أمام، بالنسبة الى المنظمة، وضع المنظمة، في الوقت عينه، في مواجهة اختبار قدرتها على ان تكون «اللاعب الاصيل» بدلاً من اللاعبين البديلين، الملك حسين والرئيس السوري حافظ الاسد، في مواجهة اللاعب الاميركي. الّا ان واشنطن، التي تلقّفت الكرة الموجّهة اليها، لم تذهب في الردّ على الحركة الفلسطينية بقوة اندفاع موازية، واحتفظت لنفسها ـ وقد أدركت المخاطر التي تنطوي عليها قوة الاندفاع الفلسطينية ـ بشروط ادارة اللعبة، طالما اخفقت في تحديد قواعدها. فالحوار مع المنظمة، الذي بدا، في حينه، ثمناً لا بدّ من دفعه لقاء الخطوة النوعية الفلسطينية، بقي، بعد جولات عدة، مقيّداً بحركة الطرف الاميركي، التي لم تتجاوز الرغبة في تنفيس الاحتقان الاقليمي، والدولي، الذي سبّبته الانتفاضة، والايحاء بأن الامور بدأت تتحرك في الشرق الاوسط، فيشعر اطراف الصراع، جميعاً، بشيء من الرضى، وبالتالي تتاح للادارة الاميركية كل الفرص لادارة الازمة على النحو الذي ترتأيه.

في هذا الوقت، جاءت المبادرة التي اتخذها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، القاضية بالدعوة الى انتخابات في الاراضي المحتلة، تكتيكاً من جانب شامير المتصلّب، يهدف، في جانب منه، التخفيف من العزلة الدبلوماسية حول اسرائيل. وبخلاف التوقعات، أعلنت الادارة الاميركية، التي حثّت على هذه المبادرة، عن تبنّيها لمبادرة شامير، باعتبارها خطة مناسبة للبدء في مفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ومنذئذٍ، بدأ الاميركيون في استخدام الضغط، ولكن باتجاه المنظمة، لاقناعها بقبول «خطة شامير»، التي ترمي، في الواقع، الى توجيه المفاوضات الى البحث في أمور اجرائية جانبية، بدلاً من التفاوض على المسائل الجوهرية لقضايا النزاع. وكان الموقف الاميركي هذا مخيباً للآمال، ليس فقط لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل وللرئيس المصري، حسني مبارك، الذي أوضح، في أعقاب اعلان شامير لخطته، ان هذه الخطة ليست سوى محاولة لالهاء الجميع بقضايا ثانوية.

وعلى الرغم من ذلك، فان مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تغلقا الباب تماماً أمام امكانية التعامل مع خطة شامير، انطلاقاً من اقتناع بأن شامير، اصلاً، ليس في وارد القبول بتسوية في ظل أوضاع يبدو العنصر الفلسطيني هو الضاغط فيها؛ وعليه، من الافضل توريط الاميركيين في اكتشاف نوايا شامير والاصطدام معه، بدلاً من ان توجّه الولايات المتحدة الاميركية اللوم الى الجانب العربي. وفي هذا السياق، جاءت ما أطلق عليها «النقاط العشر» المصرية محاولة لتوسيع جدول المفاوضات؛ وتالياً حثّ الولايات المتحدة الاميركية واقناعها بضرورة استخدام الضغط على شامير ليقبل بتعديلات تسمح بجعل خطة الانتخابات أرضية مقبولة، من جانب المنظمة، كمدخل لمفاوضات شاملة. وكان من شأن الموقف المصري ـ الفلسطيني المرن، هذا، ان يحوّل الكرة الى الملعب الاسرائيلي.

عند هذه النقطة، بدا وزير الخارجية الاميركية، بيكر، مقتنعاً بضرورة التدخل، من اجل اخراج المفاوضات غير المباشرة من الطريق المسدود، فطرح مبادرته ذات النقاط الخمس. ولقد بدت المبادرة هذه، في جانب منها، تطوراً في موقف الوسيط الاميركي بغية التغلّب على العقبات التي تواجه الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي. غير انها اصطدمت بخيبة الأمل في كل من اسرائيل (خصوصاً من قبل